المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

24/12/2013

اجتماع اللجان. المكلفة بتنفيذ سياسة الهجرة

سكوب: متابعة

انعقد اليوم الاثنين بالرباط اجتماع لتقييم وتتبع عمل اللجان الفرعية الوطنية المكلفة بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء.

وذكر الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة أنيس بيرو الذي ترأس هذا الاجتماع التقييمي أن هذا الأخير يروم إعطاء دفعة جديدة للعمل الذي تقوم به اللجان القطاعية المكلفة بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الهجرة واللجوء وتقويمه بهدف تسريع وتيرة تفعيل السياسة الوطنية ذات الصلة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

وأضاف الوزير أن سنة 2014 ستكون سنة التعبئة من أجل إنجاح هذا الورش الكبير، الذي لقي ترحيبا كبيرا من قبل المنتظم الدولي، داعيا إلى مضاعفة جهود كافة الفاعلين المعنيين من أجل تسريع تنفيذ وبلورة هذه المبادرة الإنسانية الرائدة على المستوى الإقليمي والتي تم إعدادها وفق مقاربة شمولية وإنسانية تحترم الالتزامات الدولية للمملكة وتراعي حقوق المهاجرين، كما تأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبرى التي تعرفها ظاهرة الهجرة على الصعيد الدولي.

وخلال هذا اللقاء، تم على الخصوص استعراض العمل الذي قامت به مختلف هذه اللجان الفرعية، وكذا تقديم حصيلة العمل بخصوص تأهيل الإطار القانوني والمؤسساتي باللجوء والهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر، ومقترحات المغرب في أبرز المنتديات التي تعالج قضايا الهجرة وتفعيل التعاون الإقليمي والدولي في هذا الشأن.

وقد شارك في هذا الاجتماع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان، السيد المحجوب الهيبة، ومسؤولون وأطر يمثلون وزارات الشؤون الخارجية والتعاون، والداخلية والعدل والحريات والتشغيل والتنمية الاجتماعية

http://www.scoop.ma/news5034.html

عائلة ببركان تطالب الصبار بالكشف عن مصير ابنها الذي اختفى منذ سنة 1962

22531/20

نزهة بركاوي

طالبت، عائلة أحد المختفين في بركان، يدعى معمر الزروالي، الجهات المسؤولة بالكشف عن مصير ابنها الذي اختفى منذ سنة 1962. وكان قد ألقي عليه القبض في سياق حملة أمنية استهدفت حينها مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، يقول شقيقه& عباس زروالي لـ"المساء".

وأضاف شقيق المختفي أن معمر اختفى بشكل مفاجئ من مدينة بركان ودون أن يمثل أمام أي محكمة من أجل إصدار حكم في حقه وبالتالي يمكن لعائلته معرفة مصيره. وأضاف أن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قال إنه تم تحديد المقابر الجماعية وتم الكشف عن مصير 760 شخصا من ضحايا سنوات الرصاص، وقال "إننا نشك في هذا الأمر والسبب أننا لا نعلم إلى حد الآن مصير شقيقنا معمر زروالي".

عائلة المختفي طالبت بمعرفة مآل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة، في مجال اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتحديد مكان دفن معمر زروالي ملف عدد 16359 مع مجموعة تضم 14 فردا قتلوا رميا بالرصاص في ظروف وصفها شقيق المختفي بـ"الغامضة" وذلك بتاريخ 27 مارس 1965. وأضاف المصدر ذاته في شكاية له توصلت "المساء" بنسخة منها أن العائلة تجرعت مرارة حقيقية بعد أن تم اعتقال ابنها وهي أيضا طالها التعنيف والقمع، كما تمت مصادرة أملاكها وهو ما اعتبرته عائلة الضحية "دليلا على اختطاف ابنها وهو في ريعان شبابه بمدينة بركان إلى وجهة مجهولة، بسبب نشاطه السياسي بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، تضيف الشكاية نفسها.

وتسائل العائلة محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن المصير المجهول لابنها ومكان قبره أو المقبرة التي دفن فيها والذي يؤكده مقرر تحكيمي رقم 17397 لهيئة الإنصاف والمصالحة بمواصلة جميع الإجراءات من أجل تحديد مكان دفن المرحوم وإخبار ذويه. وأضافت أسرة المختفي أنه سبق لها أن راسلت رئيس المجلس والأمين العام بهذا الخصوص بتاريخ 12 ماي 2011 مرفوقة بوثائق وبتوقيعات أفراد من عائلة المختفي، غير أنها إلى حد الساعة لم تتوصل بأي جواب عنها ولم يتم استقبالها من طرف أي جهة مسؤولة عن هذا الملف، رغم شكاية التذكير بتاريخ 3 أبريل 2012.

المساء
ALMASSAE

منتدى الحقيقة والإنصاف ينتخب مكتبه التنفيذي ويؤجل الحسم في الرئيس

2253/4

مولاي إدريس المودن

انتخب المجلس الوطني للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف أول أمس الأحد أعضاء المكتب التنفيذي الجديد للمنتدى، وعددهم 17 عضوا، بعد عملية فرز أصوات أعطت الرتبة الأولى لحسن كمون، الذي حصل على 73 صوتا، متقدما على الرئيس المنتهية ولايته مصطفى المانوزي، الذي حصد 66 صوتا. في حين لم يتم الحسم بعد في اسم الرئيس الجديد الذي سيقود المنظمة في السنوات المقبلة، لكن مصادر متتبعة تتوقع أن يؤول المنصب إلى حسن كمون عن تيار الطليعة.

وتمت عملية انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي للمنتدى عقب أشغال المؤتمر الرابع، الذي انعقد بتاريخ 23 و24 نونبر الماضي، وسط خلافات عديدة بين عدد من التيارات التي يضمها المنتدى، وتبادل اتهامات بإعمال منطق التوافقات وإقصاء بعض الأصوات الغاضبة، فضلا عن ارتفاع أصوات تيار المستقلين المطالبين بالانسحاب من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي الاحتجاجات التي توجت بتنظيم وقفة لمجموعة من المعتقلين السابقين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رفعوا فيها شعارات بالمطالبة بانسحاب المنتدى من المجلس والتسوية العادلة والمنصفة للجميع والضامنة لكرامة ضحايا سنوات الرصاص، بما فيها الإدماج الاجتماعي الكامل وفق مقاربة مقبولة من طرف المعنيين وضمان الرعاية الصحية والنفسية لهم.

وكان تيار المستقلين أصدر قبيل انطلاق أشغال المؤتمر الأخير ورقة تحدث فيها عن الاختلالات التي تعيق أداء المنتدى لأدواره الرئيسية، وقال: «إن المنتدى بدل أن ينخرط في الدينامية النضالية، التي عرفتها بلادنا قبل 20 فبراير وبعدها، وأن ينتصر لها، من أجل فرض تسوية عادلة ومنصفة لأوضاع كافة الضحايا ومن أجل الحقيقة وعدم الإفلات من العقاب، انزوى بعيدا وتوج ذلك بالانخراط في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ضدا على الأسس التي تأسس من أجلها، وضدا على مطالب الضحايا ومصالحهم، عبر مساندة غير مشروطة للشعارات التي يسوقها للخارج المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من قبيل طي صفحة الماضي وسيادة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، علما أن أغلب الضحايا يعيشون أوضاعا اجتماعية ونفسية صعبة، ومنهم من يواصل اعتصامه في العراء منذ غشت 2013 أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، دون أي دعم أو مساندة أو تضامن فعلي، باستثناء المبادرات الشخصية».

وأضاف تيار المستقلين الغاضبين أن «الوضع الداخلي للمنتدى يستدعي إعادة النظر فيه، بحكم أن جل الفروع جمدت أنشطتها منذ مؤتمر مراكش سنة 2010، ولم تعقد جموعاتها العامة إلا مؤخرا، لا لشيء سوى لانتخاب المؤتمرين لإضفاء الشرعية على المؤتمر الأخير، كما أن التوافقات التي تتم بين بعض مكونات المنتدى إبان المؤتمرات، تعتمد الولاءات والانتماء السياسي، وتضرب في الصميم مبدأ الديمقراطية والكفاءة والمسؤولية، وهو ما أدى إلى إضعاف المنتدى من حيث المردودية النضالية وانتزاع المكتسبات وخلق الإشعاع الذي يليق بإطار مناضل يمثل ضحايا القمع السياسي الذين اكتووا بنيران سنوات الجمر والرصاص».

هل يلدغ بنكيران من جحر اليازمي مرتين؟

1250/1

تصاعدت مطالب داخل التحالف الحكومي بضرورة إحالة مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء، بعد انتهاء عمل اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد تعديلات عليه هذا الأسبوع، على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإبداء ملاحظاته في شأن النص الحكومي باعتباره الجهة المكلفة بمراقبة مدى احترام معايير حقوق الإنسان داخل المملكة. المصادر ذاتها بررت الدعوة إلى اللجوء إلى مجلس اليازمي بالحرص على تجنب تكرار سيناريو قانون حصانة العسكر، الذي نجحت المعارضة في إحراج الحكومة بسببه، بعدما أحالت المشروع على المجلس الوطني الذي أبدى ملاحظات تنتقد الفصل السابع الذي كان يعفي العسكر من المتابعات القضائية أثناء ممارستهم لمهامهم. ولم تستبعد مصادر «أخبار اليوم» أن يبقي بنكيران على مسافة فاصلة بين الحكومة ومجلس اليازمي لضمان الاستقلالية عن مؤسسات الحكامة.

السويد تحتضن مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو يناير المقبل

نقلت مصادر إعلامية، أن الجولة المقبلة من المفاوضات التي تندرج في إطار الدبلوماسية الموازية بين خبراء من المغرب وممثلين عن جبهة البوليساريو ستحتضنها دولة السويد برعاية من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعدما سجل توقف هذه المفاوضات لأشهر عديدة قصد إفساح المجال أمام جولات المبعوث الأممي كريستوفر روس إلى كل من المغرب والجزائر ومخيمات تندوف.

وحسب جريدة المساء التي أوردت الخبر، فإن المفاوضات المنتظرة و التي ستجرى بالديار السويدية، من المنتظر أن تنطلق خلال شهر يناير المقبل، مشيرة إلى أنها ستكون جولة حاسمة، بالنظر إلى السيناريوهات المقترحة، من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

http://hibapress.com/details-14043.html

مجموعة 117 ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان تتهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالالتفاف على حقوقهم

توصلت هبة بريس ببيان من مجموعة 117 ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان إتهموا من خلاله المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالالتفاف على حقوقهم، هذا وقد عبر هؤلاء عن استنكارهم لأسلوب التمييز الذي تمارسه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة ضد المتشبثين بحقوقهم، وذلك بالتنسيق مع أفراد لا يشملون سوى أنفسهم، مؤكدين على تشبثهم بحقهم في الإدماج الاجتماعي متمثلا في الوظيفة العمومية كسائر رفاقهم المستفيدين من الاستثناء حسب مرسوم 1976، و نددت مجموعة 117 ضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان بما تعرضوا له من محسوبية وزبونية أثناء لقاء ات مع عضو المركزية للمجلس الوطني بالرباط لفرض الأمر الواقع على الأغلبية الساحقة الرافضة، كما عبروا عن شجبهم لاحتكار بعض المحاورين للوثيقة الواردة من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وحجبها عن الضحايا مما يبرهن تورط المجلس في فرض حل مجحف .

وفيما يلي نص البيان كاملا كما توصلت به هبة بريس:

بيان للرأي العام

بعد مرور شهر على لقاء محاورين عن مجموعة 117 ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء، مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي تم يومي 11 و 12 نونبر 2013، توصل المحاورون يوم 15 دجنبر 2013 بوثيقة صادرة عن رئاسة المجلس، تتضمن تصور هذا الأخير لحل ملف المجموعة.

وفي حينه عقد المحاورون جمعا عاما بالفدرالية الديمقراطية للشغل بالعيون، لتقديم شروحات عن هذا التصور الوارد في الوثيقة. وبعد شرح المحاورين لمضمون الوثيقة _ وقد أبدوا تحفظهم من توزيعها على الضحايا_ ظهر جليا للجمع العام محتوى المقاربة المجحف والمخجل والذي يبرهن على مدى تورط المجلس في عملية الالتفاف على حقوق الضحايا.

ومن جهة ثانية تم إخبار الضحايا خلال الجمع العام نفسه بقدوم ممثل عن المركزية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، وذلك للقيام بجلسات استماع مع ضحايا المجموعة 117 الحاصلين على توصية الإدماج الاجتماعي، والصادرة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، بما اعتبره الضحايا أسلوبا ممنهجا كالعادة لتفتيت وتجزئة المجموعة إلى فئات، وهو ما تم بالفعل أثناء اللقاءين يومي 16 و17 دجنبر، إذ تم تقسيم المجموعة إلى فئتين: واحدة متشبثة بالمرسوم الصادر سنة 1976، وأخرى متشبثة بالتكوين، كل هذا تمت كولسته بتنسيق مع المدير التنفيذي لرئيس اللجنة الجهوية بالعيون، والذي لم يشرف رسميا على إخبار لا الضحايا الحاضرين لقائي 16 و17 ولا الآخرين الذين تم تغييبهم بسبب رفضهم للحلول الترقيعية، وتشبثهم بحقهم في الإدماج الاجتماعي الذي يوفر العيش الكريم.

وبناء عليه يسجل ضحايا من مجموعة 117 ما يلي:

1- استنكارهم لأسلوب التمييز الذي تمارسه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون_السمارة ضد المتشبثين بحقوقهم، وذلك بالتنسيق مع أفراد لا يشملون سوى أنفسهم.

2- تنديدهم لما تعرضوا له من محسوبية وزبونية أثناء لقاءات مع عضو المركزية للمجلس الوطني بالرباط لفرض الأمر الواقع على الأغلبية الساحقة الرافضة.

3- شجبهم لاحتكار بعض المحاورين للوثيقة الواردة من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وحجبها عن الضحايا مما يبرهن تورط المجلس في فرض حل مجحف .

4- تشبثهم بحقهم في الإدماج الاجتماعي متمثلا في الوظيفة العمومية كسائر رفاقهم المستفيدين من الاستثناء حسب مرسوم 1976.

5- دعوتهم منتدى الحقيقة والإنصاف أن يتبنى ملفهم كباقي الضحايا المعتصمين سابقا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

6- رفضهم لأية عملية معزولة تساهم في تهميش بعض الضحايا بسبب تشبثهم بحقهم الثابت في الإدماج الاجتماعي الذي يوفر العيش الكريم.

http://motaded.net/show-1095486.html

http://hibapress.com/details-14045.html

7- مناشدتهم لكل الإعلاميين والجمعيات والمنتديات والهيئات والعصب والضمائر الحية محليا ودوليا بالتدخل الفوري من أجل الضغط على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لوقف هذه المهزلة التاريخية في حق ضحايا سنوات الرصاص، وذلك عبر فضح كل الخروقات، وكذا القيام بدورهم الإنساني والحقوقي من أجل فتح حوار جاد عادل ونزيه في مسألة الإدماج الاجتماعي الذي أصبح لعبة في أيادي كل من هبَّ ودبَّ.

عن ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي
الحاصلين على توصية الإدماج الاجتماعي
الصادرة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة
سنة 2005 بالصحراء.

الكارحي بابا أحمد
الركيبي عبد الحي
الوروار محمد
أغلى منهم فدح
لعروصي ليلى
بوتنكيزة لحميد
حسان العلوي
عبد الرحمان أجف
كريمز ابراهيم
منصور السالمة
ميارة حجوب
لمودن علين
عبد الله بشنة

الرباط .. ندوة حول حقوق الانسان بالأقاليم الجنوبية

استمرارا للأنشطة الثقافية لطلبة ماجيستير الإنسان و المجال في الصحراء و بدعم من مركز الدراسات الصحراوية ؛ و بشراكة مع كل من كلية الآداب و العلوم الإنسانية محمد الخامس أكدال و المجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛ اختتمت يوم الجمعة فعاليات هذه الأنشطة الثقافية الممتدة من 18 دجنبر 2013 إلى 20 دجنبر 2013 ؛ اختتمت هذه الأنشطة بإلقاء السيد ادريس اليازمي صبيحة يوم الجمعة محاضرة تحت موضوع " حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية " ؛ ليستدل الستار عن هذه الفعاليات بأمسية شعرية فنية ختامية مساء يوم الجمعة الموافق لتاريخ 20/12/2013م.

انطلقت أشغال المحاضرة على الساعة العاشرة و النصف صباحا ؛ و في مداخلته الافتتاحية نوه السيد ادريس اليزمي بالمجهود الذي بذله المنظمين و الساهرين على هذا النشاط الثقافي ؛ معتبرا أن مركز الدراسات الصحراوية حلقة من المسألة الحقوقية ؛ فقد كان من الضروري التفكير في بلورة و تكوين نخبة من المتخصصين التي ستتحمل الشأن المعرفي و الأكاديمي في المنطقة ؛ لهذا بادرنا بتعاون مع جامعة محمد الخامس على إنشاء هذا المركز و تكوين وحدة ماجيستير الإنسان و المجال في الصحراء لتكون تلك النواة الأولى من أجل تقديم دعم و مساعدة معرفية لهذه المنطقة.

إن النقط الأساسية التي ينبغي الوعي بها في قضية حقوق الإنسان هي الإيمان أولا بلغة الحقيقة دون تهريج أو تبخيس ؛ ثم امتلاك لغة العمل المهني أما الفكرة الثالثة فكما تعرفون أنه منذ سنوات كان هناك نقاش علمي حول نهاية التاريخ ؛ يعني أن دول الجنوب لا تستطيع أن تصنع تاريخها و مستقبلها ؛ و نحن في المجلس الوطني لحقوق الإنسان لنا إيمان جازم بقدرتنا كمواطنين و مواطنات على أن نصنع مستقبلنا ؛ كما سأشير كذلك إلى أنه منذ قرنين كان هناك نقاش دائر بين المشرعين الفرنسيين حول " الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان و المواطن " و امتد النقاش على مدار أسبوعين فقط حول التسمية التي يمكن الخروج بها لهذا الميثاق ؛ و في آخر المطاف تم الاتفاق على تسميته ب " الإعلان الفرنسي لحقوق وواجبات المواطن " ؛ و كل هذه المعطيات يمكن العودة إليها فهي موجودة في الأرشيف الفرنسي ؛ إن الغرض من الكلام هو القول أن الضمانة الأولى لتفعيل الحقوق هي عمل المواطنين و المواطنات ؛ فالدولة هي المسئولة من الدرجة الأولى حيث هي من توقع الاتفاقيات و تصدر الدساتير ؛ و لكن كذلك الضمانة الحقيقية في العمق هي يقظة المواطنين.

عن رفضنا لصلاحيات المينورسو ؛ لا يمكن أن يفهم ذلك أنه يعني خوفا من شيء ما و لكن لنا اليقين التام أننا نحن نستطيع أن نقوم بعملنا ؛ إننا نعترف بأن هناك فعلا اختلالات في المسألة الحقوقية بالمنطقة و المجلس قادر على تشخيص هذه الاختلالات و تقديم توصيات و طرق معالجتها.

أما عن تاريخ المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد أشار المتدخل إلى أن تأسيس هذا المجلس كان في مارس 2011م ؛ و تم تعيين الأعضاء على المستوى الوطني ؛ و هناك الآن حوالي 110 مؤسسة لحقوق الإنسان على مستوى العالم و إنشاء هذه المؤسسات كان بمثابة إحدى توصيات المؤتمر الأول لحقوق الإنسان الذي نظمت فعالياته بفيينا سنة 1993م ؛ فقد أوصى المؤتمر بإنشاء مؤسسات وطنية دولية ليست جمعيات و لا جزءا من السلطة التنفيذية ؛ بل هي منظمات مستقلة تسهر على تنمية حقوق الإنسان و لعب دور الوساطة بين المجتمع المدني و الحكومة ؛ و حتى الدول الديمقراطية المتقدمة (بلجيكا ؛ إيطاليا) هي مطالبة الآن بإنشاء مجالس وطنية خاصة بها ؛ كما أن هناك معايير ينبغي الإشارة إليها تميز من خلالها و تصنف المندوبية السامية لحقوق الإنسان بين المؤسسات الوطنية الحقوقية عبر العالم حسب الدرجات A – B – C؛ و قد صنفنا نحن في الدرجة Aو هذا ما يبين قدرتنا على المستوى الدولي و خصوصيتنا التي تميزنا عن باقي المجالس الوطنية ؛ حيث لدينا مجلس وطني و لجان جهوية و قليلا ما نجد مثل هذه التركيبة ؛ فمن مجموع المجالس الوطنية العالمية ؛ نجد فقط عشر مؤسسات تعمل وفق هذا التركيب ؛ بينما أغلب المجالس أو المؤسسات الأخرى تتخذ طابع مجلس وطني و مكاتب إدارية جهوية.

إذن بما أن الموضوع الذي نناقشه اليوم هو " حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية " فينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أننا قد شكلنا ثلاث لجان جهوية في المنطقة ؛ اثنان منها في المنطقة المتنازع عليها (لجنة في العيون بوجدور السمارة ؛ و لجنة ثانية في الداخلة أوسرد) ؛ أما اللجنة الثالثة فهي توجد في منطقة كلميم آسا طانطان ؛ رغم أننا نعتبر أنه لا فرق بين هذه المناطق الثلاث إذا أخذنا بعين الإعتبار مسألة التاريخ و الثقافة . و قبل تكوين هذه اللجان أطلقنا استشارات موسعة امتدت ما بين مارس 2011 إلى دجنبر 2011 ؛ و كانت لنا لقاءات مع رجال السياسة و الموظفين و كافة الفعاليات بمختلف توجهاتها السياسية بالنسبة لمستقبل المنطقة ؛ هدفت هذا المشاورات الموسعة إلى إيجاد صيغ توافقية لطريقة تشكيل هذه اللجان ؛ و كما هو معلوم فإن أعضاءها و رؤساءها يتم تعيينهم بمقتضى ظهير كما هو الحال بالنسبة لأعضاء المجلس الوطني ؛ غير أن تنصيبهم يتم بقرار من الرئيس إذا ناقشنا مع الجميع من منطلق فلسفة حقوق الإنسان دون أي تمييز على أساس أن الأفكار السياسية هي حق مشروع ؛ لكن فلسفة و مرجعية العمل هي ثقافة حقوق الإنسان ؛ حيث أن المرجعية الحقوقية ليست هي الأفكار السياسية ؛ و لكن المراجع الدولية أي البنود و المواثيق المتفق عليها دوليا ؛ فمنهجية العمل ينبغي أن تقوم على التحقيق و التكييف الدقيق ؛ فمثلا يوجد معنا هنا في الرباط أخ يدافع عن مجموعة " اكديم إزيك " و يتكلم عن انتهاكات جسيمة لحقوق هذه المجموعة ؛ و في القاموس المهني الدولي لا يمكن أن نتحدث عن انتهاكات جسيمة إلا في بعض الحالات الدقيقة ؛ فيمكننا مثلا أن نتحدث عن سوء معاملة و هي ليست التعذيب كما أن التعذيب ليس هو كذلك سلب حق الحياة ؛ يعني ينبغي أن نتحلى بالدقة في التحقيق فهذه هي منهجية عملنا في ميدان حقوق الإنسان.

إذا الفكرة الأساسية في عمل المجلس و لا زالت إلى اليوم هي أنه لا نميز أبدا بين الناس انطلاقا من أفكارهم السياسية ؛ ونعتبر أن الأفكار السياسية ينبغي أن تناقش بأفكار سياسية أخرى و بطريقة سلمية ؛ و ليس باستعمال الحجارة ؛ فميدان حقوق الإنسان هو ميدان مختلف له قواعده و تاريخه ؛ كما أن له رصيده و إكراهاته و

http://www.baninews.net/news1570.html

تحدياته ؛ و لهذا اقترحنا مثلا على كل الفاعلين و الناشطين كيف ما كان توجههم السياسي الانضمام إلى اللجان الجهوية ؛ و المهم بالنسبة لنا هو أن لا نكون قد رفضنا أحدا أو ميزنا بين شخص و آخر ؛ فمنذ أن تأسس المجلس و لجانه الجهوية بقيت هذه هي فلسفة عمله.

انطلاقا من هذه الاستشارات الموسعة ؛ ثم في الأخير تنصيب اللجان الجهوية الخاصة بالمنطقة في يناير 2012 ؛ و منذ ذلك الوقت انخرطت هذه اللجان في تفعيل مجموعة من الأنشطة بالمنطقة ؛ و حتى هذه الساعة هناك ثلاث مكاتب بثلاث طواقم تشتغل ليل نهار و بشكل يومي تستقبل المواطنين و شكاياتهم في كل من كلميم و العيون و الداخلة ؛ و لازلت هناك ضرورة لتقوية هذه المكاتب.

عن إنجازات و أفاق المجلس ؛ يمكن أن نشير أولا إلى أن هناك استقبال يومي لكل مواطن يشتكي من انتهاك يتم تسجيل شكايته و تحقيقها و مراسلة السلطات المحلية ؛ و لاحظناها و قلناها علنية بأن هناك ضعف في مستوى التفاعل معنا و مع شكايات اللجان الجهوية ؛ لكن هناك الآن تعليمات للسلطات المحلية للتفاعل معنا بشكل أقوى و أكبر ؛ كما نسجل أن هناك تفاوت ما بين الإدارات المعنية في مستوى هذا التفاعل ؛ فنجد و بشكل صريح أن مؤسسة الدرك الملكي تتفاعل معنا أكثر من المؤسسات و الادارات الأخرى. ثانيا و بما أن هناك كلام كثير عن حقوق الإنسان في المنطقة ؛ و هذا ليس من خصوصية هذه المنطقة فقط بل هي مسألة نجدها على المستوى الوطني لكنها حاضرة بشكل لافت و قوي في المنطقة و تصل حتى المحافل الدولية ؛ لهذا الغرض قمنا بإنجاز مجموعة من الدورات التكوينية في حقوق الإنسان ؛ حيث تم تنظيم أزيد من ثلاثين دورة تكوينية ارتكز معظمها في مدينة العيون ؛ و كانت آخر دورة مع معهد جنيف للتربية على حقوق الإنسان ؛ و قد ضمت كذلك مجموعة من المسئولين من السلطات العمومية بما فيها الشرطة ؛ و مدافعين و ناشطين سياسيين بمختلف توجهاتهم السياسية ؛ و الهدف هو خلق فضاء حقيقي للتكوين في ميدان حقوق الإنسان و تكوين أطر حقيقية متشبعة ليس فقط بالقيم الحقوقية ؛ و لكن كذلك بمنهيجة العمل ؛ و هذه الدورات التكوينية سمحت باختيار الذين سيستفيدون من دورات أخرى خارج الوطن في جينيف. أما المسألة الثالثة فتكمن في اهتمامنا بالقضايا المرتبطة بالحقوق الثقافية و يدخل ضمنها مشروع مركز الدراسات الصحراوية ؛ كما أقيمت أول ندوة دولية في الداخلة في شهر دجنبر 2013 حول إنشاء متحف الصحراء ؛ شارك فيها أزيد من ثلاثين باحثا من مختلف دول العالم ؛ كما تم في إطار هذه الندوة تكريم الباحث الفرنسي بيير بونت الذي توفي مؤخرا ؛ و نحن الآن نحضر له تكريما آخر سيكون أكبر من الأول سيتم في الأشهر المقبلة ؛ كما أن هناك اشتغال على بعض مقالاته العلمية التي سنعمل على تضمينها لكتاب سيقدم في المعرض الدولي للكتاب هذه السنة ؛ ؛ كما تم كذلك إطلاق مشروع اختيار فريق المهندسين الذين سيشرفون على إنجاز أشغال بناء متحف الداخلة ؛ فحتى الآن قد تم توفير قطعة أرضية و ميزانية خاصة بهذا المشروع المدعم من طرف كل من المكتب الشريف للفوسفاط و وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية بالإضافة إلى قسط مالي متواضع ساهم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان بينما يبقى الرهان الأساسي لهذا المشروع في تكوين الأطر و الموارد البشرية المتخصصة التي ستسهر على تسيير أعمال هذا المتحف.

ضمن الأنشطة التي سيباشرها كذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذه المنطقة ؛ تنظيم يوم دراسي حول إدراج الحسانية في مناهج التعليم ؛ و أشغال هذا اليوم الدراسي هي الآن قيد الطبع ؛ و قد انطلقنا من خلال تجربة مجموعة من المدرسين في المنطقة و إشراك مجموعة من المدراء من مختلف الأكاديميات الجهوية ؛ حيث نفكر الآن في تنظيم ندوة وطنية في شهر مارس القادم حول " التفعيل الحقيقي لإدراج الحسانية في المناهج التعليمية " و في هذا الصدد تتوخى اللجان الجهوية العمل مع أندية المواطنة في المؤسسات التعليمية ؛ أو المساهمة في إنشاء أندية أخرى ؛ و حتى الآن تعمل هذه اللجان مع حولي ثمانية عشر ناديا ؛ كما تم إبرام اتفاق مع منتدى المواطنة و مع أساتذة متقاعدين لهم تجربة طويلة مع وزارة التربية الوطنية ؛ سيتم على أساس هذا التعاقد بلورة مناهج لعمل أندية المواطنة في علاقة مع مجموعة " العمل حول التربية على حقوق الإنسان " التي يشرف عليها عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان الأستاذ أحمد العبادي ؛ و في نفس الإطار تم كذلك منذ أسبوع إسدال الستار على الحفل النهائي لجائزة ناشئة حقوق الإنسان التي نظمت على شكل امتحانات في مجموعة من المدارس الثانوية التأهيلية بالمنطقة ؛ و تم تسليم هذه المبادرة لرؤساء اللجان الجهوية ليشرفوا عليها في السنوات المقبلة.

الآن ما أفق عملنا ؟ هناك حتى الآن مجموعة من الأنشطة ؛ كالنشاط الذي ستنظمه لجنة العيون باستقبال مجموعة من الوفود الأجنبية ؛ فهناك أكثر من سبعين وفدا ممثلين لسفارات و منظمات دولية سيتم استقبالها ؛ كما ينبغي أن نشير إلى أنه في الزيارتين الأخيرتين للسيد ممثل الأمين العام في المنطقة كريستوف روس ؛ قد طلب منا أن تكون اللجنة الجهوية للعيون هي من ستباشر العمل في تحديد قائمة الفعاليات الجمعوية التي سيقابلها السيد روس ؛ و هذا نعتبره اعترافا نسبيا باستقلاليتنا و نحن الآن نقوم بهذا العمل الذي طلب منا ؛ و سيكون اختيار هذه الفعاليات بشكل ديمقراطي لن نميز و لن نفرق فيه بين أحد. أما الشق الأخير في عملنا الآني فيكمن فيما يمكن أن نسميه التحقيقات الممنهجة حول الاختلالات في ميدان حقوق الإنسان ؛ ففي هذا الصدد أصدرنا عدة تقارير حول ما يسمى بأماكن سلب الحريات ؛ و كان التقرير الأول الذي تم إصداره في شهر أكتوبر 2012 حول سجون المنطقة ؛ ثم بعد عدة أشهر ثم إصدار تقرير آخر حول مستشفيات الأمراض العقلية و حول مراكز حماية الطفولة ؛ و سنصدر قريبا تقريرا حول مراكز لإيواء العجزة ؛ بصفة عامة أعددنا تحقيقات اعتبرت مهنية و دقيقة تحترم كل معايير حقوق الإنسان ؛ و النقطة الأساسية هي أن كل الاختلالات أو الانتهاكات التي نلاحظها مثلا في سجون أو مستشفيات المنطقة هي نفسها نجدها في المناطق الأخرى على المستوى الوطني ؛ و بالتالي فإننا سنعمل بصفة ممنهجة على إدماج التحقيقات الوطنية للأقاليم الجنوبية. بالنسبة لتوجهات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في برنامج عمله لسنة 2014 ؛ فقد تم إدراج ندوة وطنية حول حماية " التراث الأركيولوجي في المناطق الصحراوية " فالمنطقة تتوفر على زخم تراثي هام ؛ لكن و لسوء الحظ ليس هناك اهتمام بهذا التراث و هو مهدد بالاندثار و السرقة و مؤخرا هددت أشغال شركة معينة موقعا أثريا للفن الصخري في السمارة و قد نجحنا في توقيف هذا العمل التخريبي ؛ و بالتالي ستنطلق أشغال هذه الندوة الوطنية يوم 18 يناير 2014 حول موضوع " أي سياسة وطنية لحماية التراث الأركيولوجي " بمدينة كلميم ؛

و النقاش لن يكون فقط حول طرق الحماية ؛ و لكن سيتم التفكير كذلك في بلورة مشاريع ثقافية و سياحية ؛ يعني إمكانية جعل السياحة الثقافية مكونا أساسيا من مكونات التنمية في المنطقة؛ في شهر فبراير سيتم أيضا تنظيم ندوة حول الإعاقة في الأقاليم الجنوبية ؛ و في مارس كما أشرنا آنفا سننظم ندوة وطنية حول إدراج الحسانية في المناهج التعليمية بالإضافة إلى أشغال متحف الداخلة التي ستنطلق خلال نفس الشهر و كذا كل الأنشطة و البرامج الدراسية التي يشرف عليها مركز الدراسات الصحراوية فقد كان هناك طلب عروض لنشر مجموعة من الدراسات و الأبحاث العلمية.

في الأخير أعتقد أن هناك بعض الاختلالات في ميدان حقوق الإنسان بالمنطقة ؛ رغم أننا نجدها بنفس الطابع في المستوى الوطني ؛ فقط تأخذ طابعا خاصا نظرا للطابع الدولي للمنطقة و هنا سأقدم مثالين على ذلك :

. أولا قضية حرية الجمعيات : حيث نجد أن هناك مجموعة من جمعيات المجتمع المدني سواء في المنطقة أو في باقي مناطق المغرب تعاني من مشكل عدم السماح بالترخيص لها و يرفض إعطاءها الوصل ؛ و هنا نجد مثال جمعية (A.S.V.D.H) رفض تقديم الوصل لها ؛ فقامت برفع دعوى قضائية أمام محكمة أغادير ؛ و قد حكم لصالحها ؛ و هذا يبين و جود ولو بطريقة نسبية قضاء مستقل ؛ لكن وزارة الداخلية لم تطبق هذا الحكم ؛ و هناك 100 جمعية على المستوى الوطني تعاني من نفس المشكل ؛ فالآن لدينا في هذه الوطن العزيز بتعبير المدخل ؛ 50.000 جمعية حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط في دجنبر 2011 ؛ و هو نفس الرقم الذي تؤكده وزارة الداخلية ؛ و هذا العدد يبين أن تأطير المواطنين لا زال ضعيفا جدا ؛ إذا لا بد من تقوية المجتمع المدني ؛ و المجلس يعتبر أنه من الضروري على وزارة الداخلية أن ترخص لعمل هذه الجمعيات التي تعاني من مشكل الوصل و التي ضمنها إحدى عشر جمعية من الأقاليم الجنوبية ؛ و إن كانت للوزارة مشاكل مع هذه الجمعيات فينبغي عليها أن تتوجه إلى القضاء لإيجاد حل قانوني ؛ هذه إذا هي وجهة نظر المجلس ؛ فقد قلناها و لا زلنا نقولها و سنحاول بكل قوة حل هذه الاشكالية. إذا مسألة التضييق على حريات الجمعيات ليس شيئا خاصا بالمنطقة بل هو موجود كذلك في باقي المدن المغربية ؛ لكن المسألة تتخذ طابعا آخر داخل المنطقة ؛ و حاليا هناك نقاش لنا مع السيد وزير الداخلية لإيجاد حل لهذا المشكل.

. ثانيا : مشكل المظاهرات و استعمال القوة المفرطة من طرف السلطات ؛ و كذا استعمال العنف من طرف بعض المتظاهرين ؛ و هنا نتساءل ما هي الحالة الوطنية ؟ الحالة الوطنية هي أن لدينا حوالي 20.000 مظاهرة سنويا في المغرب ؛ يعني أن هناك نمو للتظاهر و الخروج إلى الشارع من طرف المغاربة ؛ و ذلك يعبر عن حدة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية للمواطنين ؛ و في نفس الوقت نحن نعتبره مؤشرا على نمو الوعي الحقوقي عند المغاربة ؛ و إذا ربطنا هذا المؤشر بالشكايات التي توصل بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان و لجانه الجهوية ما بين أول مارس 2011 و 30 دجنبر 2012 تم التوصل ب 50.000 شكاية ؛ و أغلب هذه الشكايات تتجاوز صلاحيات المجلس ؛ لكنها تعبر على أن فكرة حقوق الإنسان أصبحت رائجة لدى المغاربة و أصبحت تتخذ صبغة قيمة الانتصار . إذا حتى أعود إلى مسألة حق التظاهر السلمي فالقانون المغربي هو قانون ليبرالي ؛ يعني يلزم على كل من أراد التظاهر أن يعمل على إشعار السلطات ؛ و قد وجدنا أن نسبة 90% من المظاهرات لا تقدم هذا الاشعار ؛ و بالتالي فالناس لا يحترمون القانون ؛ و في دولة الحق و القانون يلزم على المواطن احترام هذا القانون و إن كان لا يوافقه فينبغي عليه أن يطالب سلميا بتغيير القانون الذي لا يتفق معه و في انتظار تغييره ينبغي احترامه ؛ ومن ثمة نجد أن بعض المظاهرات تنتهي أحيانا بالاصطدام مع السلطات باستعمال العنف ؛ و بالتالي لابد من ضمان الحق السلمي في التظاهر و في نفس الوقت ضرورة الحفاظ على الأمن العام ؛ لذلك إذا ما منعت مظاهرة ما فينبغي التوجه إلى القضاء و الطعن في هذا المنع ؛ و من ثم ينبغي أن تكون هذه هي القاعدة الديمقراطية ؛ و يلزم تنظيم مناظرة وطنية للنقاش حول ضمان هذا الحق ؛ و أنا أعتبره مؤشرا للمواطنة و في نفس الوقت لابد من تأطير أقوى لهذا الاحتجاج الشعبي ؛ و هذا يعيدنا إلى ضرورة تقوية قدرات الفاعلين في ميدان حقوق الإنسان. بعد اختتام مداخلته تقدم مسير الجلسة السيد مدير مركز الدراسات الصحراوية رحال بوبريك بفتح باب المداخلات أمام الحاضرين ؛ و قد أشار النائب البرلماني ابراهيم الجماني في مداخلته التي ربطها بالجانب التشريعي إلى ما أصبح يسمى بالصورة النمطية التي تعرض دائما في أشرطة الفيديو على " اليوتوب " حول الأقاليم الجنوبية خصوصا منه ما يرتبط بالمظاهرات و الصورة التي أصبحت ترسم عن المرأة الصحراوية ؛ و أشار إلى أنه ينبغي إيجاد صيغة قانونية لإيقاف مثل هذه الأشياء بوضع تشريعات تعاقب كل الأفراد الذين يتطاولون على القانون كما تساءل المتدخل في نفس الوقت عن المحكمة العسكرية و علاقتها بقضية معتقلي "اكديم ازيك " مشيرا إلى أنه من الضروري البحث عن صيغة قانونية للخروج من هذا الملف ؛ و نظرا لظروف المتدخل التي أجبرته على الانصراف ؛ قدم المتدخل الرئيسي تعقيبه المباشر على هذه المداخلة ؛ حيث اعتبر ادريس اليازمي أن قضية " اكديم ازيك " قد قدم فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرة رفعها إلى جلالة الملك مضمنا إياها مقترح قانون ينظم عمل المحكمة العسكرية ؛ و هذا القانون من سيطبقه هي الحكومة و من سيسرع ذلك هم المستشارين و النواب ؛ و ينبغي عليهم أن يعملوا داخل أحزابهم على الدفع باقتراح القانون على الحكومة و التسريع في المصادقة عليه ؛ أما عن معتقلي " اكديم ازيك " و ما يتم الحديث عنه من انتهاكات جسيمة ؛ فإن مجموع المعتقلين هم عشرة شباب فقط ؛ ستة من العيون و أربعة من السمارة ؛ وهم في حالة اطلاق سراح ؛ و قد تحدث المعتقلين من العيون عن انتهاكات ارتكبت في حقهم ؛ بينما نفى شباب السمارة أن يكون أي انتهاك قد طالهم و قد قدمنا ملفات معتقلي العيون إلى الطب الشرعي و تم نفي كل تلك الادعاءات. فيما يخص المداخلات الأخرى ؛ فقد تطرق المتدخل الثاني إلى ما طرحه من قبل اليازمي حول حريات الجمعيات ؛ ليتحدث ابراهيم الشيخ الباحث الجامعي و الفاعل الجمعوي عن نموذج الجمعية التي يديرها و التي تعاني من نفس المشكل حيث يقول أن الجمعية لم تستطع الحصول على الترخيص لأنها و لسوء الحظ تطالب بإعادة سبتة و مليلية و كان هذا هو ثمن دفاعنا عن الوحدة الترابية ؛ كما أشار نفس المتدخل إلى أن ملف حقوق الإنسان في الصحراء ارتكب فيه النظام السابق أخطاءا فادحة باعتماد سياسة العصا و الجزرة بتعبير المتدخل ؛ فمن أرادوا الصمت منحت لهم (لاكريمات ؛ و مقالع الرمال) و من رفضوا ذلك عانوا من ويلات النظام ؛ و لو أن الصحراويين فعلا لم ينالوا من العذاب و الويلات ما وصلوا إلى مستوى هذه الأطروحات الانفصالية ؛ أما النقطة الأخيرة التي ترتبط بالحكم الذاتي ؛ فإن الخطير في المسألة بتعبير المتدخل هو أنه يصعب تطبيق هذا المقترح إلا باعتراف المنتظم الدولي بسيادة المغرب على الصحراء ؛ و ينبغي توقع ردة فعل سلبية حتى و إن تم تطبيق الحكم الذاتي ؛ فأول برلمان يقام سيطالب باستقلال الصحراء.

أما الطلب الباحث حمزة خواجة فقد تساءل عن تلك المقارنة التي أقامها اليزمي بين مناطق النزاع و باقي المناطق المغربية الأخرى مستفسرا إياه ما إذا كان هذا الموقف من منطلق سياسي أم من منطلق قانوني ؛ مادام المجال مجال نزاع لم يعترف به دوليا لصالح المغرب؟ و في نفس الإطار تساءلت الطالبة الباحثة نورة عن مسألة تغييب صورة منطقة النزاع عن الإعلام الدولي مقدمة نموذجي قناة الجزيرة و قناة F24؛ متسائلة لمصلحة من يتم تغييب هذه الصورة؟ أما الأستاذة و الباحثة في علم الاجتماع بكلية الآداب محمد الخامس أمينة المكاوي فقد تساءلت عن دور المجلس في تفعيل قضية الصحراء و التعريف بها في دول العالم مستحضرة نموذج دولة المكسيك ؛ و قد كان منطلقها مبنيا على كونها أستاذة تحاضر في هذه الدولة مشيرة في الأخير إلى ضرورة انفتاح المجلس على هذه الدولة و العمل على إنشاء منتدى مغربي مكسيكي للتعاون ؛ بينما أشارت إحدى المداخلات الأخرى لممثلة المرصد الوطني لحقوق الإنسان ؛ إلى أن الدولة المغربية غير رحيمة بأهل الصحراء ؛ كما أن البوليساريو كذلك غير رحيمة بأهل تيندوف و في نفس الوقت أشارت إلى أن افتقادنا لصورة واضحة عن حقوق الإنسان في المنطقة يعزى إلى غياب فاعلين حقوقيين في المنطقة.

إذا بعد تدخلات و استفسارات الحاضرين ؛ تقدم السيد ادريس اليازمي بمداخلته التعقيبية ؛ فأشار في البداية إلى أن إشكالية الوحدة و التعدد هي مسألة عالمية (البوسنة ؛ ساحل العاج...) لذلك أنصح بأن الإنسان رغم جسامة الحدث الذي يعيشه فينبغي عليه أن يقارب ذلك في شكل كوني ؛ أما عن تقييم المسألة السياسية في المنطقة فإن عدد الاعتقالات التي وقعت لم تتجاوز سوى عشر حالات و بعد التحقيق الدقيق تبين أن الحالات التي ادعت الانتهاك كان كل ذلك مجرد ادعاءات لا حقيقة لها ؛ يعني أنه ينبغي مقاربة كل شيء مقاربة علمية ؛ أما فيما يخص حضور قضية الصحراء في الإعلام فأنا أشدد على أن يكون هناك تعامل وطني مع القضية ؛ لكن كل شيئ يلزمه البحث و التقييم الدقيق (مثال قناة العيون الجهوية) ؛ و هنا تندرج مسألة اللباس الذي يلزم أن يصبح شيئا عاديا في الإعلام الوطني ؛ و عن قضية الشراكة مع المكسيك فإن هناك اتفاق على إعداد ندوة حول هذه المسألة ؛ أما فيما يخص اللجان الجهوية و تركيبتها فقد حاولنا بين الأعداد الكبيرة اختيار عينة تتوفر فيها كل القدرات (القدرة على تنظيم الندوات ؛ إعداد التقارير...) و نحن مستعدون أن نتلقى كل الاقتراحات من المواطنين و المواطنات حول تنظيم ندوات أو إنشاء جمعيات ؛ أو مقترحات للحد من الانتهاكات ؛ في الختام أكد السيد ادريس اليازمي على أننا جميعا نتحمل المسؤولية ؛ و ينبغي على الجميع أن يكون فاعلا دون أن ننتظر أن تكون الدولة هي وحدها من تقوم بكل شيئ ؛ أنتم هم ضمانة حقوق الإنسان.

هل يلدغ بنكيران من جحر اليازمي مرتين؟

تصاعدت مطالب داخل التحالف الحكومي بضرورة إحالة مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء، بعد انتهاء عمل اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد تعديلات عليه هذا الأسبوع.

على المجلس الوطني لحقوق الإنسان لإبداء ملاحظاته في شأن النص الحكومي باعتباره الجهة المكلفة بمراقبة مدى احترام معايير حقوق الإنسان داخل المملكة. المصادر ذاتها بررت الدعوة إلى اللجوء إلى مجلس اليازمي بالحرص على تجنب تكرار سيناريو قانون حصانة العسكر، الذي نجحت المعارضة في إحراج الحكومة بسببه، بعدما أحالت المشروع على المجلس الوطني الذي أبدى ملاحظات تنتقد الفصل السابع الذي كان يعفي العسكر من المتابعات القضائية أثناء ممارستهم لمهامهم. ولم تستبعد مصادر «أخبار اليوم» أن يبقي بنكيران على مسافة فاصلة بين الحكومة ومجلس اليازمي لضمان الاستقلالية عن مؤسسات الحكامة.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%84%D8%AF%D8%BA-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D9%86%D8%9F/6098#.UrlhJ_RdW_s

http://www.watan24.net/b_%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%84%D8%AF%D8%BA-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%AC%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D9%86_8755.html

اليزمي يبسط اشتغالات فروع المجلس الوطني لحقوق الانسان بالصحراء

أكد السيد اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في محاضرة ألقاها ، في إطار الأيام العملية والثقافية لمركز الدراسات الصحراوية(18 – 20 دجنبر الجاري)، أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية والبالغ عددها ثلاثة ، تقوم بعمل يومي ، من أبرزه استقبال شكايات المواطنين مع العمل على التحقيق فيها ومراسلة السلطات بشأنها .هذه اللجان ، التي تستقبل كذلك وفودا أجنبية ، تشتغل عن قرب مع المواطنين على كل الحقوق الاقتصادية السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية .

كما تشتغل هذه اللجان مع أندية المواطنة (حوالي 18 ناديا بالمنطقة)، حيث وضع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا السياق برنامجا يتعلق ببلورة مناهج العمل بالنسبة لهذه الأندية خاصة في الشق المتعلق بالتربية على حقوق الإنسان .

وأكد أنه قبل إنشاء هذه اللجان الجهوية ، باشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان استشارات مع كل الفاعلين والناشطين بالمنطقة ، مشيرا إلى أن العضوية بهذه اللجان "كانت مفتوحة أمام كل الفعاليات الحقوقية المحلية ، فهناك من قبل وهناك من رفض".

ومادام العمل في مجال حقوق الإنسان يتطلب معرفة ومنهجية مختلفة عن تلك الخاصة بالعمل السياسي – يضيف السيد اليزمي – فقد ركز المجلس على التكوين من خلال إجراء 25 دورة تكوينية في مجال حقوق الإنسان بالمنطقة بغرض إحداث فضاء للتكوين قصد تأهيل أطر حقيقية تعرف منهجية العمل في مجال حقوق الإنسان

http://www.360sahara.com/2013/12/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%A8%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%BA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1

La proposition d'autonomie, un mécanisme efficace pour le règlement de la question du Sahara

Les participants à la première conférence nationale, organisée à Boujdour sous le signe «L'autonomie, une occasion pour bâtir l'avenir», ont souligné que la proposition marocaine d'autonomie pour les provinces du Sud constitue un mécanisme efficace pour le règlement du conflit autour du Sahara. Les intervenants lors d'une séance, tenue dimanche dans le cadre de cette rencontre de deux jours organisée par le Forum Sakia El Hamra-oued Eddahab pour la démocratie et le progrès, ont expliqué que l'octroi de l'autonomie aux provinces du Sud sous souveraineté marocaine est susceptible de garantir une vie digne aux habitants, consacrer la démocratie locale et réaliser un développement socio-économique intégré et efficace. Pour les intervenants, représentant le Conseil économique, social et environnemental, le Conseil national des droits de l'homme, l'Institut des études africaines et la société civile locale, outre des chercheurs et universitaires, la mise en œuvre de l'autonomie dans les provinces du sud est de nature également à contribuer à la stabilité et la sécurité de la région sahélo-saharienne. Ils ont, en outre, mis l'accent sur la nécessité de l'adhésion à l'édification de l'unité maghrébine pour faire face aux défis d'avenir et contrer notamment toute menace à la paix et la sécurité dans la région, soulignant que l'unité maghrébine est devenue de ce fait une nécessité pressante. Les participants à cette rencontre ont, d'autre part, indiqué que les développements économiques et les mutations politiques qu'a connus la région exigent plus de rapprochement des pays maghrébins pour réaliser les ambitions et les aspirations des peuples de la région et s'adapter avec le nouvel environnement économique extérieur. La séance d'ouverture de cette conférence, marquée par la participation des universitaires Mohamed Bouzidi, Alia Maalinine, Riad Fakhri, Rachid Benlabah et Mohamed Horani en présence notamment du gouverneur de Boujdour, Larbi Touijer, a été axée autour du rôle des institutions nationales et scientifique pour informer sur la proposition d'autonomie», rappelle-t-on. «Le projet d'autonomie et l'unité nationale», «Le rôle de la société civile dans le règlement du conflit autour du Sahara» et «Le Sahara et la question des droits de l'Homme», sont les principaux thèmes abordés lors des différentes séances prévues dans le programme de cette conférence nationale.

http://sahara-question.com/fr/actualites/proposition-dautonomie-m%C3%A9canisme-efficace-pour-r%C3%A8glement-question-sahara

http://www.libe.ma/Le-Plan-d-autonomie-un-mecanisme-efficace-pour-le-reglement-de-la-question-du-Sahara_a45214.html

La caravane des droits de l'Homme fait escale dans la province de Tata

La caravane des droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir sous le thème "Les droits de l'Homme : protection, promotion et enrichissement, notre mission", a fait escale, ce week-end, dans la province de Tata.

Cette caravane, déjà passée par les villes d'Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka ait-Baha, vise à faire connaitre la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales et mobiliser les acteurs et partenaires locaux pour consacrer la culture des droits de l'Homme aux niveaux local et régional.

Dans une déclaration à la MAP à cette occasion, le président de la commission régionale des droits de l'Homme à Agadir, Mohamed Charef a indiqué que cette caravane, organisée vendredi et samedi dans la province de Tata, constitue une occasion de nouer le contact avec la société civile et les élus locaux dans le cadre de la consolidation de la politique de proximité, de la dimension régionale de l'action en matière des droits de l'Homme et du travail de terrain entrepris par le CNDH au niveau des régions.

Dans ce sens, il a souligné que le Maroc compte parmi les trois pays pionniers dans le monde en matière de mise en place et de renforcement du rôle des commissions des droits de l'Homme, à côté du Mexique et des Philippines. De son côté, Mme Bouchra Amraoui, cadre au CNDH, a indiqué que cette rencontre offre une opportunité d'échanger les expériences et les expertises et de s'approcher des préoccupations des acteurs locaux liées au développement et aux droits de l'Homme.

Rappelant que le Maroc a franchi des pas important en matière de consolidation de la culture des droits de l'Homme, Mme Amraoui a souligné que le CNDH agit dans un cadre participatif dans le but de renforcer l'édifice démocratique et promouvoir le dialogue sociétal multiple et développer les mécanismes d'action adéquats en la matière.

Pour leur part, les acteurs locaux ont salué cette initiative qui a permis de discuter des problèmes et questions qui concernent la province de Tata, dont le manque en infrastructures, notamment dans les domaines médical et éducatif.

Cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du gouverneur de la province de Tata, Abdelkabir Tahoun, des élus et des acteurs civils locaux, a été marqué par la signature d'une convention de partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme et la Commune urbaine de Foum Lahcen, portant sur la promotion de la culture des droits de l'Homme et des valeurs de la citoyenneté. De même, un pavillon des droits de l'Homme a été mis en place pour exposer les ouvrages et publications édités par le CNDH.

Tanger-Tétouan

11854/4

La CRDH tient sa 6e session ordinaire

La Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan a tenu, samedi à Tanger, sa 6ème session ordinaire, marquée par la présentation du bilan de ses commissions thématiques pour l'année 2013.
Cette rencontre a porté aussi sur la présentation et la discussion des grandes lignes d'un programme d'action régional dans le domaine de l'immigration, à la lumière du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et de la nouvelle politique nationale en la matière.
Dans une déclaration à la MAP, la présidente de la CRDH de Tanger-Tétouan, Soulma Taoud, a indiqué que cette réunion constitue une occasion pour évaluer le travail de la commission, créée il y a presque deux ans, autant au niveau de la protection des droits de l'Homme et du traitement des plaintes des citoyens relatifs à ce domaine qu'en matière de promotion de la culture des droits de l'Homme.
Cette session ordinaire permettra aussi d'adapter le plan stratégique de la CRDH pour 2013-2015 afin de donner davantage d'importance au phénomène de l'immigration, en particulier celle concernant les ressortissants subsahariens, et garantir le traitement de ce dossier dans le respect des valeurs des droits de l'Homme, a noté Mme Taoud.
La session est également marquée par la présentation du projet +Nos écoles+ qui a pour objectif d'associer les citoyens aux efforts de lutte contre la déperdition scolaire, en plus d'une plateforme pour la lutte contre la violence dans les stades et du programme d'action de la commission pour 2014, a-t-elle souligné.
Au cours de l'année 2013, la CRDH a reçu 89 plaintes diverses en 2013, liées notamment aux droits économiques et sociaux des citoyens, et la commission a multiplié les actions visant à préserver les droits de l'Homme et à promouvoir cette culture, en particulier au sein des établissements scolaires et universitaires. La CRDH a aussi reçu cette année la rapporteuse spéciale des Nations unies sur la traite des êtres humains, en particulier des femmes et des enfants, Joy Ngozi Ezeilo, et le Groupe de travail des Nations Unies sur la détention arbitraire (GTDA), qui a effectué des visites dans des établissements pénitenciers de la région. La CRDH de Tanger-Tétouan, installée le 2 février 2012, a pour mission d'assurer le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme dans la région et de recevoir les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme qui lui sont adressées. Elle assure également la mise en œuvre des programmes et projets du CNDH, en étroite collaboration avec les acteurs concernés à l'échelon régional.
La commission couvre les provinces et préfectures de Tanger-Assilah, M'diq-Fnideq, Ouazzane, Chefchaouen, Tétouan, Fahs-Anjra et Larache.

Proposition d'autonomie
Un mécanisme efficace pour le règlement de la question du Sahara

1185414

Les participants à la première conférence nationale, organisée à Boujdour sous le signe «L'autonomie, une occasion pour bâtir l'avenir», ont souligné que la proposition marocaine d'autonomie pour les provinces du Sud constitue un mécanisme efficace pour le règlement du conflit autour du Sahara.

Les intervenants lors d'une séance, tenue dimanche dans le cadre de cette rencontre de deux jours organisée par le Forum Sakia El Hamra-oued Eddahab pour la démocratie et le progrès, ont expliqué que l'octroi de l'autonomie aux provinces du sud sous souveraineté marocaine est susceptible de garantir une vie digne aux habitants, consacrer la démocratie locale et réaliser un développement socio-économique intégré et efficace.

Pour les intervenants, représentant le Conseil économique, social et environnemental, le Conseil national des Droits de l'Homme, l'Institut des Etudes africaines et la société civile locale, outre des chercheurs et universitaires, la mise en œuvre de l'autonomie dans les provinces du sud est de nature également à contribuer à la stabilité et la sécurité de la région sahélo-saharienne.

Ils ont en outre mis l'accent sur la nécessité de l'adhésion à l'édification de l'unité maghrébine pour faire face aux défis d'avenir et contrer notamment toute menace à la paix et la sécurité dans la région, soulignant que l'unité maghrébine est devenue de ce fait une nécessité pressante.

Les participants à cette rencontre ont, d'autre part, indiqué que les développements économiques et les mutations politiques qu'a connus la région exigent plus de rapprochement des pays maghrébins pour réaliser les ambitions et les aspirations des peuples de la région et s'adapter avec le nouvel environnement économique extérieur.

La séance d'ouverture de cette conférence, marquée par la participation des universitaires Mohamed Bouzidi, Alia Maalinine, Riad Fakhri, Rachid Benlabah et Mohamed Horani en présence notamment du gouverneur de Boujdour, Larbi Touijer, a été axée autour du rôle des institutions nationales et scientifique pour informer sur la proposition d'autonomie», rappelle-t-on.

«Le projet d'autonomie et l'unité nationale, «le rôle de la société civile dans le règlement du conflit autour du Sahara « et «le Sahara et la question des droits de l'Homme», sont les principaux thèmes abordés lors des différentes séances prévues dans le programme de cette conférence nationale.

Le Plan d'autonomie, un mécanisme efficace pour le règlement de la question du Sahara

Une conférence nationale organisée à Boujdour

Les participants à la première conférence nationale, organisée à Boujdour sous le signe «L'autonomie, une occasion pour bâtir l'avenir», ont souligné que la proposition marocaine d'autonomie pour les provinces du Sud constitue un mécanisme efficace pour le règlement de la question du Sahara.

Les intervenants lors d'une séance, tenue dimanche dans le cadre de cette rencontre de deux jours organisée par le Forum Sakia El Hamra-Oued Eddahab pour la démocratie et le progrès, ont expliqué que l'octroi de l'autonomie aux provinces du Sud sous souveraineté marocaine est susceptible de garantir une vie digne aux habitants, consacrer la démocratie locale et réaliser un développement socio-économique intégré et efficace.

Pour les intervenants, représentant le Conseil économique, social et environnemental, le Conseil national des droits de l'Homme, l'Institut des études africaines et la société civile locale, outre des chercheurs et universitaires, la mise en œuvre de l'autonomie dans les provinces du Sud est de nature également à contribuer à la stabilité et la sécurité de la région sahélo-saharienne.

Ils ont en outre mis l'accent sur la nécessité de l'adhésion à l'édification de l'unité maghrébine pour faire face aux défis d'avenir et contrer notamment toute menace à la paix et la sécurité dans la région, soulignant que l'unité maghrébine est devenue de ce fait une nécessité pressante.

Les participants à cette rencontre ont, d'autre part, indiqué que les développements économiques et les mutations politiques qu'a connus la région exigent plus de rapprochement des pays maghrébins pour réaliser les ambitions et les aspirations des peuples de la région et s'adapter avec le nouvel environnement économique extérieur.

La séance d'ouverture de cette conférence, marquée par la participation des universitaires Mohamed Bouzidi, Alia Maalinine, Riad Fakhri, Rachid Benlabah et Mohamed Horani en présence notamment du gouverneur de Boujdour, Larbi Touijer, a été axée autour du rôle des institutions nationales et scientifiques pour informer sur la proposition d'autonomie, rappelle-t-on.

«Le projet d'autonomie et l'unité nationale, «Le rôle de la société civile dans le règlement du conflit autour du Sahara» et «Le Sahara et la question des droits de l'Homme», sont les principaux thèmes abordés lors des différentes séances prévues dans le programme de cette conférence nationale.

MAP

La caravane des droits de l'Homme fait escale à Tata

Une opération organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir

La caravane des droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir sous le thème «Les droits de l'Homme : protection, promotion et enrichissement, notre mission», a fait escale, ce week-end, dans la province de Tata.

Cette caravane, déjà passée par les villes d'Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka Aït-Baha, vise à faire connaître la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales et mobiliser les acteurs et partenaires locaux pour consacrer la culture des droits de l'Homme aux niveaux local et régional.

Dans une déclaration à la MAP à cette occasion, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir, Mohamed Charef, a indiqué que cette caravane, organisée vendredi et samedi dans la province de Tata, constitue une occasion de nouer le contact avec la société civile et les élus locaux dans le cadre de la consolidation de la politique de proximité, de la dimension régionale de l'action en matière des droits de l'Homme et du travail de terrain entrepris par le CNDH au niveau des régions.

Dans ce sens, il a souligné que le Maroc compte parmi les trois pays pionniers dans le monde en matière de mise en place et de renforcement du rôle des commissions des droits de l'Homme, à côté du Mexique et des Philippines.

De son côté, Bouchra Amraoui, cadre au CNDH, a indiqué que cette rencontre offre une opportunité d'échanger les expériences et les expertises et de s'approcher des préoccupations des acteurs locaux liées au développement et aux droits de l'Homme.

Rappelant que le Maroc a franchi des pas importants en matière de consolidation de la culture des droits de l'Homme, Mme Amraoui a souligné que le CNDH agit dans un cadre participatif dans le but de renforcer l'édifice démocratique et promouvoir le dialogue sociétal multiple et développer les mécanismes d'action adéquats en la matière.

Pour leur part, les acteurs locaux ont salué cette initiative qui a permis de discuter des problèmes et questions qui concernent la province de Tata, dont le manque en infrastructures, notamment dans les domaines médical et éducatif.

Cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du gouverneur de la province de Tata, Abdelkabir Tahoun, des élus et des acteurs civils locaux, a été marqué par la signature d'une convention de partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme et la Commune urbaine de Foum Lahcen, portant sur la promotion de la culture des droits de l'Homme et des valeurs de la citoyenneté. De même, un pavillon des droits de l'Homme a été mis en place pour exposer les ouvrages et publications édités par le CNDH.

MAP

Tata : Escale dans la province de la caravane des droits de l'Homme

17228/3

La caravane des droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir sous le thème «Les droits de l'Homme : protection, promotion et enrichissement, notre mission», a fait escale, ce week-end, dans la province de Tata.

Cette caravane, déjà passée par les villes d'Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka ait-Baha, vise à faire connaitre la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales et mobiliser les acteurs et partenaires locaux pour consacrer la culture des droits de l'Homme aux niveaux local et régional.

Dans une déclaration à la MAP à cette occasion, le président de la commission régionale des droits de l'Homme à Agadir, Mohamed Charef a indiqué que cette caravane, organisée vendredi et samedi dans la province de Tata, constitue une occasion de nouer le contact avec la société civile et les élus locaux dans le cadre de la consolidation de la politique de proximité, de la dimension régionale de l'action en matière des droits de l'Homme et du travail de terrain entrepris par le CNDH au niveau des régions.

Dans ce sens, il a souligné que le Maroc compte parmi les trois pays pionniers dans le monde en matière de mise en place et de renforcement du rôle des commissions des droits de l'Homme, à côté du Mexique et des Philippines.

De son côté, Mme Bouchra Amraoui, cadre au CNDH, a indiqué que cette rencontre offre une opportunité d'échanger les expériences et les expertises et de s'approcher des préoccupations des acteurs locaux liées au développement et aux droits de l'Homme.

Rappelant que le Maroc a franchi des pas important en matière de consolidation de la culture des droits de l'Homme, Mme Amraoui a souligné que le CNDH agit dans un cadre participatif dans le but de renforcer l'édifice démocratique et promouvoir le dialogue sociétal multiple et développer les mécanismes d'action adéquats en la matière.

Pour leur part, les acteurs locaux ont salué cette initiative qui a permis de discuter des problèmes et questions qui concernent la province de Tata, dont le manque en infrastructures, notamment dans les domaines médical et éducatif.

Cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du gouverneur de la province de Tata, Abdelkabir Tahoun, des élus et des acteurs civils locaux, a été marqué par la signature d'une convention de partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme et la Commune urbaine de Foum Lahcen, portant sur la promotion de la culture des droits de l'Homme et des valeurs de la citoyenneté. De même, un pavillon des droits de l'Homme a été mis en place pour exposer les ouvrages et publications édités par le CNDH.

Caravane des droits de l'Homme

Une nouvelle escale dans la province de Tata

La Caravane des droits de l'Homme vise à faire connaitre la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions.

La Caravane des droits de l'Homme sillonne, depuis quelques mois, plusieurs régions du Sud marocain. Le week-end dernier, elle s'est arrêtée dans la province de Tata.

Après Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka Ait-Baha, la Caravane des droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme a fait escale, le week-end dernier dans la province de Tata. Cette caravane, organisée autour du thème «Les droits de l'Homme : protection, promotion et enrichissement, notre mission», vise à faire connaitre la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales et mobiliser les acteurs et partenaires locaux pour consacrer la culture des droits de l'Homme aux niveaux local et régional.

Le président de la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir, Mohamed Charef, a indiqué que cette caravane, organisée vendredi et samedi dans la province de Tata, constitue une occasion pour nouer le contact avec la société civile et les élus locaux dans le cadre de la consolidation de la politique de proximité, de la dimension régionale de l'action en matière des droits de l'Homme et du travail de terrain entrepris par le CNDH au niveau des régions. Il a ainsi souligné que le Maroc compte parmi les trois pays pionniers au monde en matière de mise en place et de renforcement du rôle des Commissions des droits de l'Homme, à côté du Mexique et des Philippines. Pour sa part, Bouchra Amraoui, cadre au CNDH, a indiqué que cette rencontre offre une opportunité d'échanger les expériences et les expertises et de s'approcher des préoccupations des acteurs locaux liées au développement et aux droits de l'Homme. De leur côté, les acteurs locaux ont salué cette initiative qui a permis de discuter des problèmes et questions qui concernent la province de Tata, dont le manque en infrastructures, notamment dans les domaines médical et éducatif. Cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du gouverneur de la province de Tata, Abdelkabir Tahoun, des élus et des acteurs civils locaux, a été marquée par la signature d'une convention de partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme et la commune urbaine de Foum Lahcen, portant sur la promotion de la culture des droits de l'Homme et des valeurs de la citoyenneté. De même, un pavillon des droits de l'Homme a été mis en place pour exposer les ouvrages et publications édités par le CNDH. ■

Flash-back

Le coup d'envoi de la Caravane des droits de l'Homme a été donné en mai dernier avec la présence de Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme et un imposant parterre de militants, de chercheurs, d'intellectuels, d'acteurs associatifs...

Lors de cette cérémonie, les organisateurs ont profité de cet événement de haute notoriété pour inclure une activité cinématographique documentaire d'envergure dans le programme d'incitation et d'échanges autour de ces vertus des droits de l'Homme. À cet égard, un accord a été conclu par les organisateurs du Festival du film documentaire (FIDADOC) et la Commission régionale des droits de l'Homme, en vertu duquel des conférences, des ateliers et des projections ont lieu pour approfondir la culture des droits de l'Homme, notamment chez les jeunes et les enfants, avides de liberté et d'indépendance.

Marocains expulsés de l'Algérie :Révélations amères d'une tragédie humaine

Les Marocains expulsés de l'Algérie voisine sont de plus en plus mobilisés pour leur cause. Samedi, les écrivains Jamal El Othmani et Salem Moqran ont présenté "Kararat Al Khayt" et "Le sang du mort", deux ouvrages qui racontent la tragédie humaine qu'ils ont vécue avec leurs familles lorsque les autorités algériennes ont décidé, en 1975, d'expulser des milliers de Marocains.

S'exprimant lors d'une rencontre organisée par l'Instance marocaine des droits de l'Homme, en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les deux écrivains ont évoqué l'ampleur de cette injustice commise par l'Algérie à l'encontre de citoyens marocains, faisant fi de l'innocence d'enfants et de l'impuissance de femmes et de vieillards qui ont combattu aux côtés de leurs frères algériens pour l'indépendance de ce pays.

Ainsi, Salem Moqran décrit, à travers les 16 chapitres de "Le sang du mort", la façon avec laquelle des milliers de marocains ont été expulsés de "sang-froid" de leurs maisons et comment leurs biens ont été spoliés et leurs enfants déplacés soudainement, ce qui a causé pour plusieurs d'entre eux de grands traumatismes psychiques.

Son confrère, Jamal El Othmani, relate avec un même sentiment d'amertume, à travers son ouvrage "Kararat Al Khayt", comment son enfance lui a été volée lorsqu'il a été, avec sa famille, sévèrement expulsé et comment l'image de l'école, de ses amis d'enfance et de ses bons voisins a été défigurée.

L'écrivain a appelé à conjuguer les efforts de tous les acteurs concernés par cette question, pour accorder à leur cause l'importance qu'elle mérite, tant sur le plan des droits de l'Homme que sur celui de la recherche académique.

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2013/12/23/revelations-ameres-dune-tragedie-humaine_217173.html#.Urle2vRdW_s

Après Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka ait-Baha :La caravane des droits de l'Homme fait escale dans la province de Tata

La caravane des droits de l'Homme, organisée par la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir sous le thème "Les droits de l'Homme : protection, promotion et enrichissement, notre mission", a fait escale, ce week-end, dans la province de Tata.

Cette caravane, déjà passée par les villes d'Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka ait-Baha, vise à faire connaitre la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales. Il a aussi pour objectif de mobiliser les acteurs et partenaires locaux pour consacrer la culture des droits de l'Homme aux niveaux local et régional.

Dans une déclaration à la presse, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme à Agadir, Mohamed Charef a indiqué que cette caravane, organisée vendredi et samedi dans la province de Tata, a constitué une occasion de nouer le contact avec la société civile et les élus locaux dans le cadre de la consolidation de la politique de proximité, et du travail de terrain entrepris par le CNDH au niveau des régions.

Dans ce sens, il a souligné que le Maroc compte parmi les trois pays pionniers dans le monde en matière de mise en place et de renforcement du rôle des commissions des droits de l'Homme, à côté du Mexique et des Philippines.

Pour leur part, les acteurs locaux ont salué cette initiative qui a permis de discuter des problèmes et questions qui concernent la province de Tata, dont le manque d'infrastructures, notamment dans les domaines médical et éducatif.

Cette rencontre a été marquée par la signature d'une convention de partenariat entre la Commission régionale des droits de l'Homme et la Commune urbaine de Foum Lahcen, portant sur la promotion de la culture des droits de l'Homme et des valeurs de la citoyenneté. De même, un pavillon des droits de l'Homme a été mis en place pour exposer les ouvrages et publications édités par le CNDH.

aufait/MAP

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2013/12/23/la-caravane-des-droits-de-lhomme-fait-escale-dans-la-province-de-tata_217178.html#.UrleLPRdW_s

http://www.marocpress.com/fr/aufaitmaroc/article-77976.html

Réunion d'évaluation à Rabat des commissions chargées de la mise en œuvre de la politique nationale d'immigration

Rabat, 23 déc. 2013 (MAP) - Une réunion d'évaluation et de suivi de l'action menée par les commissions, trois interministérielles et deux ad-hoc, constituées dans le cadre de la mise en œuvre de la nouvelle politique d'immigration au Maroc, s'est tenue lundi à Rabat, avec la présence de plusieurs représentants des secteurs concernés.

Cette rencontre va donner une forte impulsion aux efforts consentis par les différentes parties prenantes, d'autant plus que l'évaluation continue du travail accompli par ces commissions permettra d'accélérer la mise en oeuvre de la politique migratoire, hautement saluée par l'ensemble de la communauté internationale, a souligné le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Anis Birou.

Selon lui, il est important de faire de 2014 une année de mobilisation pour la réussite de cette initiative royale, élaborée conformément aux dispositions constitutionnelles, aux exigences de l'Etat de droit et en accord avec les engagements internationaux du Maroc. Cette politique, a-t-il dit, est basée sur une démarche intégrée et humaine et prend en considération les droits des immigrés et les grandes mutations que connaît ce phénomène à l'échelle mondiale.

Au cours de cette réunion, les représentants des différentes commissions ont présenté le bilan de leur action concernant l'examen des cas reconnus comme réfugiés par la représentation du Haut-commissariat aux réfugiés (HCR) à Rabat.

S'y ajoutent la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile et de la lutte contre la traite des personnes ainsi que les propositions du Royaume dans les principaux forums traitant des questions migratoires.

Ont pris part à cette rencontre, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, ainsi que de hauts cadres des ministères de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la coopération, de la Justice et des libertés et de l'Emploi et de la formation professionnelle.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/23/943394-r%C3%A9union-d%E2%80%99%C3%A9valuation-%C3%A0-rabat-des-commissions-charg%C3%A9es-de-la-mise-en-%C5%93uvre-de-la-politique-nationale-d%E2%80%99immigration.html

Réunion d'évaluation à Rabat des commissions chargées de la mise en œuvre de la politique nationale d'immigration

Rabat, 23 déc. 2013 (MAP) - Une réunion d'évaluation et de suivi de l'action menée par les commissions, trois interministérielles et deux ad-hoc, constituées dans le cadre de la mise en œuvre de la nouvelle politique d'immigration au Maroc, s'est tenue lundi à Rabat, avec la présence de plusieurs représentants des secteurs concernés.

Cette rencontre va donner une forte impulsion aux efforts consentis par les différentes parties prenantes, d'autant plus que l'évaluation continue du travail accompli par ces commissions permettra d'accélérer la mise en oeuvre de la politique migratoire, hautement saluée par l'ensemble de la communauté internationale, a souligné le ministre chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration, Anis Birou.

Selon lui, il est important de faire de 2014 une année de mobilisation pour la réussite de cette initiative royale, élaborée conformément aux dispositions constitutionnelles, aux exigences de l'Etat de droit et en accord avec les engagements internationaux du Maroc. Cette politique, a-t-il dit, est basée sur une démarche intégrée et humaine et prend en considération les droits des immigrés et les grandes mutations que connaît ce phénomène à l'échelle mondiale.

Au cours de cette réunion, les représentants des différentes commissions ont présenté le bilan de leur action concernant l'examen des cas reconnus comme réfugiés par la représentation du Haut-commissariat aux réfugiés (HCR) à Rabat.

S'y ajoutent la mise à niveau du cadre juridique et institutionnel de l'asile et de la lutte contre la traite des personnes ainsi que les propositions du Royaume dans les principaux forums traitant des questions migratoires.

Ont pris part à cette rencontre, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Haiba, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, ainsi que de hauts cadres des ministères de l'Intérieur, des Affaires étrangères et de la coopération, de la Justice et des libertés et de l'Emploi et de la formation professionnelle.

http://www.menara.ma/fr/2013/12/23/943394-r%C3%A9union-d%E2%80%99%C3%A9valuation-%C3%A0-rabat-des-commissions-charg%C3%A9es-de-la-mise-en-%C5%93uvre-de-la-politique-nationale-d%E2%80%99immigration.html

L'UE met en garde le Maroc pour le respect des droits de l'homme.

La question du Sahara occidental est au cœur de l'actualité et l'Union européenne semble sensible à cet épineux dossier qui a envenimé les relations entre l'Algérie et le Maroc. Aussi, a-t-elle décidé de recadrer le débat.

Dans sa déclaration pour la 11ème session du Conseil d'association UE-Maroc, « l'UE rappelle son attachement au règlement du conflit du Sahara occidental et exprime son plein soutien aux efforts du Secrétaire général de l'ONU et de son envoyé personnel pour aider toutes les parties concernées à parvenir à une solution politique juste, durable et mutuellement acceptable ».
En outre l'UE « encourage toutes les parties à continuer à travailler avec l'envoyé personnel du Secrétaire général de l'ONU. Ceci, dans le but de progresser dans la recherche d'une telle solution, tout en acceptant de faire preuve de réalisme et d'un esprit de compromis », indique L'Opinion. L'organisation exprime, au nom des 28 Etats membres, le vœu que les efforts en direction d'une meilleure intégration maghrébine contribueront à des avancées sur la voie du règlement de ce conflit.
Toujours selon L'Opinion, L'UE réaffirme, d'autre part, **son attachement au respect des droits de l'Homme et rappelle les obligations qui incombent à chaque partie, tout en se félicitant, dans ce contexte du renforcement et de la constitutionnalisation du rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de surveillance et de défense des droits humains y compris au Sahara occidental, à travers ses commissions à Laâyoune et Dakhla.**

http://www.newsring.fr/monde/1246-le-sahara-occidental-a-t-il-le-droit-a-lindependance/72901-lue-met-en-garde-le-maroc-pour-le-respect-des-droits-de-lhomme

Peine de mort : Le Parlement se saisit de la question abolitionniste

Les parlementaires marocains s'intéressent de plus en plus au débat sur l'abolition de la peine de mort. L'hémicycle a accueilli un séminaire dans ce sens avec la participation de plus de 120 personnalités. Des parlementaires des deux Chambres, des avocats, des acteurs associatifs, des membres du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et d'autres organisations actives dans le militantisme en faveur des droits de l'Homme se sont donné rendez-vous le 10 et 11 décembre au sein du Parlement afin de discuter des possibilités d'abolition de cette peine.Le séminaire, qui s'est déroulé sur le thème de «Parlement, réforme pénale et abolition de la peine de mort», a connu l'organisation de plusieurs séances de travail. La première a été consacrée à la présentation de l'argument religieux, humain et constitutionnel.

Les deux autres séances du séminaire se sont déroulées autour des thèmes : «réforme pénale et peine de mort» et «l'abolition de la peine de mort et le rôle des parlementaires». Ces deux séances ont été consacrées à l'exposition des pistes de réformes dans une perspective abolitionniste. Les participants ont pu aussi avoir une idée sur les expériences régionales et internationales en la matière. Les différents intervenants lors de ces deux journées d'étude ont insisté sur l'importance de l'abolition de cette peine jugée «inhumaine». La présidente du réseau des parlementaires marocains contre la peine de mort, organisateur de l'événement, Mme Khadija Rouissi, a insisté de son côté sur l'importance de l'abolition de la peine comme un premier pas vers la réforme du système judiciaire, tout en soulignant son inefficacité dans la lutte contre le crime. La parlementaire du Parti de l'authenticité et de la modernité (PAM) n'a pas omis de signaler que la peine de mort était contraire au principe de la «justice» et que son caractère «inhumain» s'opposait aux principes des droits de l'Homme dans le contexte actuel.

Le groupe socialiste était quant à lui passé à l'acte, à la Chambre des représentants. Les députés socialistes avaient fait une proposition de loi visant l'abolition de la peine de mort et son remplacement par une perpétuité assortie de la privation de présenter une demande de grâce. Pour le groupe parlementaire de l'USFP, cette proposition allait dans le sens de la poursuite de la mise en place d'un État de droit et du respect des droits de l'Homme. Pour défendre leur thèse abolitionniste, les socialistes affirment que l'islam consacre au droit à la vie une place prépondérante et particulière en interdisant de tuer injustement.Les socialistes avancent aussi des arguments faisant référence à la Constitution marocaine adoptée en juillet 2011. La Loi suprême du Royaume stipule en effet que le pays s'engage à respecter les droits de l'Homme et les conventions internationales en la matière. Elle consacre aussi un volet important au droit à la vie et son article 20 stipule clairement que «le droit à la vie est le droit premier de tout être humain. La loi protège ce droit» affirme le groupe. Intervenant lors de cette rencontre, l'avocat Me Abderrahim Jamai, coordinateur de la coalition marocaine contre la peine de mort a relevé qu'il y avait plus de 100 prisonniers au Maroc condamnés à mort et qui vivent dans des conditions déplorables dans les prisons marocaines. Le bâtonnier a exprimé son refus de toute «politisation» de cette cause en demandant une abolition complète de la peine pour mettre fin au moratoire en cours au Maroc depuis 1993.

http://www.devanture.net/news.php?id=86847

20 ans de moratoire

Si la justice marocaine continue à prononcer des sentences aussi lourdes que la peine de mort, l'exécution de ces peines est quant à elle à l'arrêt depuis 1993, date de l'exécution du fameux commissaire Hadj Tabit. Depuis cette affaire, le Maroc observe un moratoire ouvert sur la peine de mort. Les abolitionnistes réclament quant à eux une abolition totale et officielle de celle-ci. Organisés en plusieurs coalitions les abolitionnistes veulent pousser le Maroc vers la ratification du deuxième Protocole facultatif de l'ONU se rapportant au Pacte international des droits civils et politiques relatif à l'abolition de la peine de mort et qui a été ratifié par des pays voisins tels que la Tunisie. Cette procédure permettra, selon eux, d'instaurer une réelle rupture avec ces pratiques «inhumaine».A rappeler que quelque 208 parlementaires marocains des deux Chambres se sont organisés en «réseau des parlementaires marocains contre la peine de mort», le réseau est le premier du genre dans la région du Maghreb et du moyen-orient.